أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون صهيونية

2018/02/21م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

جدول المحتويات

نتنياهو: الرئيس عباس لم يأت بجديد 3

مسؤول استيطاني: خريطة الضفة الغربية تغيرت وفكرة حل الدولتين انتهت 4

صفقة الغاز الإسرائيلي-المصري: لماذا هي الأخطر منذ كامب دايفيد؟ 5

هدية السيسي لنتنياهو.. الغاز مقابل رئاسة آمنة 10

نتنياهو الفاسد الى الاستقالة والسجن..ابرز معاونيه يشهد ضده بتهمة الخيانة والغش 12

توقعات بإعلان نتنياهو انتخابات مبكرة العام الحالي 14

مقرّب من نتنياهو يشهد ضدّه في قضية فساد جديدة 16

مُحلّل عسكريّ إسرائيليّ يُشكّك برواية الجيش حول مهاجمته مواقع إيرانيّة بعد إسقاط الطائرة وليبرمان: الجولة المُباشرة المُقبلة ضدّ إيران مسألة وقت 18

تقدير إسرائيلي مثير.. هكذا تعيد روسيا تشكيل الشرق الأوسط 20

نتنياهو: الرئيس عباس لم يأت بجديد

بيت لحم- معا- 2018\2\20

عقب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، على خطاب الرئيس محمود عباس أمام مجلس الأمن، قائلا إنه لم يأت بجديد.

وقال نتنياهو، إن الرئيس الفلسطيني "يواصل التهرب من عملية السلام"، مشيرا إلى استمرار السلطة الفلسطينية في دفع ملايين الدولارات لأسر القتلى الفلسطينيين.

وكان الرئيس قد دعا في وقت سابق من اليوم، لعقد مؤتمر دولي للسلام منتصف العام الحالي يستند لقرارات الشرعية الدولية، وبمشاركة واسعة تشمل الطرفين المعنيين، والأطراف الإقليمية والدولية.

وطالب بتطبيق مبادرة السلام العربية كما اعتمدت، وعقد اتفاق إقليمي عند التوصل لاتفاق للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وشدد عباس على أن إسرائيل، "تتصرف كدولة فوق القانون الدولي، فقد حولت حالة الاحتلال المؤقتة وفق القانون الدولي إلى حالة استعمار استيطاني دائم.. وأغلقت جميع الأبواب أمام حل الدولتين".

مسؤول استيطاني: خريطة الضفة الغربية تغيرت وفكرة حل الدولتين انتهت

الناصرة (فلسطين) قدس برس 20\2\2018

أكد مسؤول الاستيطان والمستوطنات، يعقوب كاتس، أن عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية ارتفع إلى ما يقرب من ضعف المعدل العام للسكان في إسرائيل العام الماضي، ما سيوقف فكرة حل الدولتين لدى الفلسطينيين.

ونقلت صحيفة "هآرتس" العبرية اليوم الثلاثاء، عن كاتس قوله إن "نمو المستوطنات سيزداد بشكل أكبر في السنوات المقبلة وكل هذا بفضل سياسة الرئيس ترمب، الذي خلق مناخا جديدا ومناسبا أدى الى نمو المستوطنات بعد ثماني سنوات خلافية مع البيت الأبيض في عهد أوباما.

وذكر كاتس – وهو مستوطن من مؤسسي جماعة "غوش أمونيم" الاستيطانية المتطرفة – أنه حسب الإحصائيات الأخيرة فإن عدد المستوطنين بالضفة الغربية (دون القدس المحتلة) وصل إلى 435 ألف و159 مستوطنا، منذ كانون ثاني/يناير الماضي بزيادة 3.4 في المائة عن عام 2017.

وأضاف، أن عدد المستوطنين ارتفع بنسبة 21.4 في المائة خلال السنوات الخمس الماضية، بالمقارنة مع عدد سكان إسرائيل الذي ارتفع بنسبة 1.8 في المائة ليصل إلى 8.743 مليون نسمة في العام الماضي.

وقال كاتس إن النمو السريع للمستوطنات يجب أن يوقف فكرة حل الدولتين الذي يفضله الفلسطينيون ومعظم المجتمع الدولي، فنحن الآن نغير الخريطة، "والاستيطان سيزيد بشكل متسارع بعد أن أعطى ترمب الضوء الأخضر لذلك.

يذكر ان كاتس هو مؤسس "احصائيات السكان اليهود فى الضفة الغربية"، وهو تقرير سنوي ترعاه "مؤسسة بيت ايل"، وهى منظمة استيطانية بارزة لها علاقات مع مستشار ترمب لشؤون الشرق الأوسط.

وكان مجلس الأمن الدولي، قد تبنى في 23 من شهر كانون أول/ ديسمبر 2016، مشروع قرار بوقف الاستيطان وإدانته، مؤكدًا أن المستوطنات غير شرعية، وتهدد حل الدولتين وعملية السلام.

صفقة الغاز الإسرائيلي-المصري: لماذا هي الأخطر منذ كامب دايفيد؟

القاهرة ـ العربي الجديد 21\2\2018

تخفي صفقة تصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي إلى مصر التي أُبرمت، أول من أمس الإثنين، بين شركتي نوبل الأميركية وديليك للحفر، وشركة دولفينوس المصرية للطاقة التي يرأسها رجل الأعمال علاء عرفة المقرب من نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، تفاصيل سياسية في خلفياتها أعمق بكثير من الآثار والاعتبارات الاقتصادية التي تحدثت عنها وزارة البترول المصرية وحكومة الرئيس عبدالفتاح السيسي وأذرعها الإعلامية للدفاع عن الصفقة التي تُقدر بنحو 15 مليار دولار. فالعقد النفطي غير المسبوق الذي يتزامن مع مرور 40 عاماً على اتفاق كامب دايفيد، يربط الأمن النفطي لمائة مليون مصري بدولة الاحتلال، والأخطر أن توقيعه ينمّ عن تعاطي الإدارة المصرية السياسية، ومن خلفها شركة "دولفينوس" المصرية المقربة من السلطة، مع دولة الاحتلال كـ"حليف استراتيجي"، أو على الأقل كطرف يؤتمن جانبه، وهو ما يترجم ما وصلت إليه العلاقات بين القاهرة وتل أبيب، في ظل رئاسة عبد الفتاح السيسي. علاقات دافئة لم تنقطع عملياً منذ كامب دايفيد، إلا لبضعة أشهر بعد الثورة المصرية، قبل أن تعود إلى مستويات قياسية منذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي.

لكن حكومة السيسي التي بلغت أقصى درجات التطبيع مع إسرائيل منذ توقيع معاهدة السلام قبل 40 عاماً، تخفي الكثير من تفاصيل المفاوضات السرية مع إسرائيل، والتي امتدت على مدار ثلاث سنوات، قبل أن تحقق لإسرائيل مبتغاها بتصدير الغاز الفائض عن حاجتها وغير الممكن التصرف فيه بالتصدير إلى دول أخرى كتركيا أو قبرص، بسبب عراقيل تقنية تجعل التصدير لمصر هو الحل الملائم اقتصادياً.

صراع حقول الغاز والحدود البحرية

ما يخفيه نظام السيسي يبدأ من تفاصيل ما جرى بين مصر وقبرص وإسرائيل أواخر عهد مبارك، قبل ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011، وتحديداً منذ عام 2004 عندما تم ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص وتقاسم المياه الاقتصادية بين البلدين بالتساوي، وسمحت هذه الاتفاقية لكل من قبرص وإسرائيل بالمسارعة لاستغلال حقول غاز طبيعية عملاقة في مناطق تؤكد تقارير جغرافية وملاحية مصرية وأميركية أن النقاط الحدودية للدول الثلاث "تتداخل فيها بما لا يعطي حق الملكية المطلقة لأي طرف".

وسارعت إسرائيل بعدما قامت بترسيم منطقتها الاقتصادية مع قبرص من دون الاعتداد بحق مصر في مراجعة ذلك، إلى إعلان اكتشاف حقل ليفياثان العملاق شرق المتوسط (المصدر الرئيسي لتصدير الغاز اليوم إلى مصر)، على الرغم من ابتعاده مسافة 235 كيلومتراً عن آخر نقطة ساحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي حيفا، وابتعاده 190 كيلومتراً فقط عن ساحل رأس البر المصرية، بحسب دراسات أجراها الباحثان المصريان خالد عودة ونائل الشافعي.

هذه الدراسات كانت محل دعوى قضائية أقامها الدبلوماسي المصري السابق إبراهيم يسري أمام القضاء المصري عام 2012 لإلزام رئيس الجمهورية المنتخب آنذاك محمد مرسي بإعادة دراسة الاتفاقية الموقعة مع قبرص، وإبلاغ الهيئات الأممية بتعدي إسرائيل على المياه الاقتصادية المصرية، واستفادة بعض الشركات التي سبق وأجرت أنشطة استكشافية في المنطقة من استمرار تبعية مناطق بعينها لقبرص وإسرائيل على الرغم من قربها أكثر للشواطئ المصرية، فضلاً عن اعتمادها على حدود افتراضية غير معترف بها دولياً للمياه الإقليمية الإسرائيلية، وهو ما دفع مجلس الشورى ذا الأغلبية الإسلامية في مارس/ آذار 2013 لتبنّي مشروع مبدئي لإلغاء الاتفاقية أو تعديلها لتأمين المصالح المصرية.

لكن المشروع البرلماني بإلغاء الاتفاقية ذهب أدراج الرياح بعد الإطاحة بحكم مرسي بانقلاب عسكري، ليبدأ السيسي سياسة جديدة إيجابية تجاه إسرائيل وقبرص واليونان، تمادياً في الخصومة مع تركيا، وبدأ فور عزل مرسي محادثات جادة لإغلاق ملف الحدود البحرية مع قبرص، ليس بالتعديل كما كانت تريد حكومة مرسي، بل بتفعيل ما كان يخشى مبارك تفعيله، إذ كان الأخير حذراً ويرى تأجيل حسم ملف الحدود وتقاسم ثروات المتوسط في المناطق المتشابكة في المتوسط لحين تسوية النزاعات التركية اليونانية من جهة، ولعدم التورط في الاعتراف بحدود المياه الإقليمية المزعومة لإسرائيل، من جهة أخرى.

من الخصومة للتحالف

السيسي جاء بحسابات مخالفة لمبارك، فهو لا يتعامل مع إسرائيل كخصم إقليمي، بل كحليف استراتيجي وأمني وعسكري، وفي الوقت نفسه يتعامل مع تركيا كخصم سياسي واستراتيجي على الرغم من محاولات تصفية الأجواء على الصعيد الاقتصادي والتجاري. لكن عدم تحقيق أي تقدّم على صعيد القضية الفلسطينية منع السيسي من المبادرة لترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، بحسب مصدر دبلوماسي رفيع المستوى، أكد لـ"العربي الجديد" أن ترسيم الحدود البحرية كان مطروحاً على طاولة النقاش المصرية

الإسرائيلية منذ تولي السيسي السلطة، لكن مصر كانت تطالب بتأجيله لحين حلحلة الوضع الداخلي الفلسطيني، واستقرار الدولة الفلسطينية، التي يحيط الغموض بحقوقها البحرية التاريخية والجغرافية حتى الآن.

وأكد المصدر الدبلوماسي أيضاً أن البديل لترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل كان يتمثل في تفعيل اتفاقية 2004 مع قبرص، وهو ما تم بالفعل في 2013 بالاتفاق على قاعدة نهائية ملزمة للطرفين لتقاسم مكامن الغاز في المناطق الاقتصادية بين البلدين بسبب تداخل بعض العلامات الحدودية وصعوبة فصلها، الأمر الذي كان قد أدى سابقاً لانسحاب شركة "شل" ورفض بعض الشركات العالمية الأخرى توسيع أعمالها في مصر قبل تسوية المشاكل الحدودية حرصاً على أموالها، أخذاً في الاعتبار أن قبرص كانت قد سبقت مصر للاستثمار في تلك المناطق بواسطة شركة "إيني" الإيطالية التي تدير حالياً حقل ظهر المصري العملاق، وشركة "توتال" الفرنسية، وشركة "نوبل" الأميركية.

وكانت إسرائيل على رأس الدول المرحبة والداعمة لخطوة ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص، ليس فقط لأنها تكرس سيطرتها الفعلية على بعض حقول الغاز والعلامات المتداخلة في عمق المتوسط نتيجة أسبقية ترسيم المناطق الاقتصادية بين قبرص وإسرائيل، ولكن أيضاً لأن إغلاق هذا الملف يقرب أكثر من أي وقت مضى خطوة ترسيم الحدود البحرية بين مصر وإسرائيل، أو على الأقل الاتفاق على حدود المناطق الاقتصادية بينهما.

مصدر قضائي مصري شارك في أعمال لجان ترسيم الحدود البحرية في عهد المجلس العسكري، قال إن الاتفاقية الموقعة بين مصر وقبرص في 2013، المكملة للاتفاق الحدودي (2004)، ظلّت معلّقة طيلة 10 سنوات تقريباً، على خلفية شرط اقتسام المياه الاقتصادية بين البلدين بالتساوي، وهو ما أعلنت تركيا أخيراً معارضتها له، وردت مصر وقبرص بأن الاتفاقية مفعّلة ومودعة لدى الأمم المتحدة.

وأكد المصدر القضائي أن النظام الحالي سبق والتف على كل هذه المشاكل رغبة في الإسراع بالاستفادة اقتصادياً "من المناطق الاقتصادية الخالصة لمصر حتى ولو كان مشكوكاً في تعرضها للغبن بسبب التنسيق القبرصي – الإسرائيلي"، وآثر عدم الدخول في صراعات دبلوماسية أو قانونية تستغرق وقتاً طويلاً، ما يؤكد عدم استعداد السيسي للتراجع عن حسم ملف الحدود مع اليونان، الذي تتخوف منه تركيا، أملاً في جذب مزيد من الاستثمارات، حتى ولو كان سيتسبب في تفاقم التوتر السياسي مع أنقرة.

هزائم ومساومات

ويوضح تسلسل الأحداث منذ 12 عاماً، عندما وقّعت مصر اتفاق تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل ومنح شركة الغاز الإسرائيلية إعفاء ضريبياً خاصاً لمدة 3 سنوات للمساهمة في شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز التي كان يديرها بشكل أساسي رجل الأعمال حسين سالم المقرب لمبارك، أن مصر تعرضت لصفعات أقرب للخداع، حتى وجدت نفسها مجبرة على التحوّل من دولة مصدرة للغاز إلى مستوردة للغاز الإسرائيلي تحديداً، ولتعطيل استفادتها المباشرة من حقول الغاز الواقعة في حدودها الاقتصادية.

ودفعت مصر أكثر من مرة ثمن مسارعة نظام مبارك إلى عقد ذلك الاتفاق مع إسرائيل بالمخالفة لإرادة الشعب المصري وعدم تحضير حاضنة شعبية لهذه الإجراءات، فبدأت الخسائر عام 2008 بصدور حكم قضائي بوقف تصدير الغاز لانخفاض السعر المتفق عليه عن المستوى العالمي، ثم في فبراير/ شباط 2010 أصدرت المحكمة الإدارية العليا، وهي أعلى جهة قضائية إدارية في مصر، حكماً نهائياً وباتاً بإلزام الدولة بإعادة النظر في الأسعار المتفق عليها وإلغاء الحد الأقصى لسعر التصدير المسترشد بسعر برميل البترول الخام، وذلك في ظل أزمة طاحنة ضربت البيوت المصرية بنقص أسطوانات الغاز في فصل الشتاء، ثم إقدام حكومة مبارك في صيف العام 2010 على قطع الكهرباء عن معظم مناطق الجمهورية ترشيداً لاستهلاك الكهرباء.

ونظراً لاتساع الهوة بين ما يترتب على التعاقد من تفريط في حقوق المصريين ومخالفة مزاجهم العام وبين الواقع الاقتصادي المؤلم، شهد العام التالي لثورة يناير/ كانون الثاني 2011 ظهور مطالبات عديدة بإلغاء الاتفاقية أياً كان الثمن، تبعتها وقائع عدة لتفجير الخطوط ناقلة الغاز لإسرائيل، وهو ما ترتب عليه خلاف حاد بين الحكومتين، إذ لم تلتزم إسرائيل بدفع الأقساط الشهرية المستحقة عليها بحجة عدم قدرة أو عدم إرادة مصر لوقف عمليات تفجير خطوط الغاز، حتى تم فسخ التعاقد من الطرف المصري في إبريل/ نيسان 2012.

وكانت النتيجة أن إسرائيل لجأت إلى التحكيم الدولي في اتجاهات عدة؛ منها مركز تسوية منازعات الاستثمار (إكسيد) عبر دعوى أقامها المساهمون الأميركيون في الشركة المستوردة.

كما لجأت شركة الكهرباء الحكومية إلى المحكمة الفيدرالية العليا السويسرية لتستصدر منها حكماً قياسياً بتغريم مصر 1.7 مليار دولار، وهو ما يفوق قدرة الحكومة المصرية على الدفع حالياً، ما أجبرها على اتباع إجراءات قانونية أكثر تعقيداً للطعن على الحكم، وملاحقة إسرائيل بدعاوى تحكيم أخرى.

على صعيد آخر، وبعد ثورة يناير ببضعة أشهر، انسحبت شركة "شل" من حقل "نيميد" المصري الذي منحتها حكومة كمال الجنزوري حق امتيازه عام 1999 بزعم تداخله التام مع حقل غاز أفروديت القبرصي الذي أعلنت نيقوسيا اكتشافه عام 2011، والذي تنشط فيه عمليات التنقيب والاستخراج وفق اتفاق سابق بين قبرص وإسرائيل، ما أدى لتعطيل الاكتشافات المصرية الكبرى في تلك المنطقة حتى أبرم اتفاق 2013 وحصل على مباركة إسرائيل.

ومع بداية 2017، وبالتزامن مع وضوح أن مصر لن تستفيد من حقل ظهر العملاق قبل عام 2022، بدأت إسرائيل تساوم مصر على تخفيض الغرامة الضخمة المحكوم بها، والتي تهدد المصالح المصرية وممتلكاتها في الخارج، فضلاً عن تمثيلها خطراً على سمعة مصر الاستثمارية ورسالة سلبية للمستثمرين الأجانب.

المصدر الدبلوماسي كشف أن التحرك الإسرائيلي كان يهدف إلى إغراء مصر بتخفيض الغرامة أو إلغائها بالنسبة لشركة كهرباء إسرائيل مقابل إبرام اتفاق مع الشركات المصرية لاستيراد الغاز الإسرائيلي المتراكم، وتم بالفعل عقد اتفاقات مبدئية مطلع العام الحالي، إلا أن استمرار تعثر الملف القانوني السابق ذكره دفع مصر لاتخاذ خطوة استراتيجية الصيف الماضي بمنع شركاتها من الاستيراد لحين حل قضايا التحكيم المختلفة بشأن الطاقة، وعلى رأسها القضية الإسرائيلية، وكان من بينها أيضاً بعض القضايا المرفوعة من شركات إسبانية وإيطالية مشاركة في مصانع الإسالة.

وأضاف المصدر أن الهدف الإسرائيلي الثاني حالياً هو الإسراع في ترسيم الحدود البحرية مع مصر، أو على الأقل تحديد نقاط التماس للمناطق الاقتصادية، وهو هدف أصبح ممكناً في الأفق حالياً، خصوصاً إذا وجدت الدولتان أنه يجب عليهما إنشاء شبكة أنابيب جديدة لنقل الكميات الهائلة من الغاز لمصر وإعادة تصديرها بعد إسالتها، وهو أمر سيتطلب بالتبعية تعميقاً للتنسيق العسكري والأمني والفني، لحماية المصالح الاقتصادية المشتركة، وهو ما يبدو نظام السيسي المتحمس للحليف الإسرائيلي على أتم الاستعداد له.

هدية السيسي لنتنياهو.. الغاز مقابل رئاسة آمنة

القاهرة– عربي21– سراج الدين محمدين 21\2\2018

رأى مراقبون أن تعليق رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، على صفقة الغاز الأخيرة مع مصر بأنه يوم عيد لإسرائيل، يعدّ تعبيرا صادقا عن قيمة الهدية التي قدمها رئيس الانقلاب عبد الفتاح السيسي لنتنياهو، الذي يعاني من أزمة سياسية تكاد تطيح به من منصبه، بعد تورطه ونجله ومقربون منه في قضايا فساد.

الكاتب الصحفي المتخصص في الشؤون العربية، سمير حسانين، أكد لـ"عربي21" أن نتنياهو حقق مكاسب اقتصادية وسياسية من هذه الصفقة سوف تساعده في تجاوز الأزمة التي يواجهها هو وحكومته، في ظل التحقيقات التي تجريها الشرطة ضده خلال الأيام الماضية.

ويضيف حسانين أن الصفقة يمكن أن تكون بابا جديدا لمزيد من التطبيع على المستوى الشعبي، باعتبار أن الغاز يمثل سلعة استهلاكية ترتبط بعموم الجماهير بشكل مباشر، ولعل هذا تحديدا ما كانت تتمناه إسرائيل منذ توقيع معاهدة السلام مع مصر، لكنها في الماضي كانت مستعدة لدفع ثمن كبير مقابل تحقيق ذلك. أما الآن، فهي تحصل عليه دون شيء، إلا لحفاظ السيسي على منصبه، على حد قوله.

بيع كامل

بدوره، يقول الباحث المتخصص في الشؤون العسكرية والأمن القومي، عبد المعز الشرقاوي، لـ"عربي21"، إن "السيسي مقابل بقائه في منصبه دون منغصات، على استعداد لبيع مصر، كلها دون أدنى اعتبار للأمن القومي، ليس المصري فقط، وإنما العربي كله".

وأوضح أن ما أسماها "المسرحية التي تنتجها دولة الإمارات بشراكة أمريكية لصالح إسرائيل بدأت ملامحها في الاكتمال، بدءا من إعلان أحمد شفيق دخول الانتخابات، ثم السيطرة عليه، وبالتالي تم الدفع بورقة أخرى أقوى، وهي سامي عنان، الذي كان مهددا حقيقيا لبقاء السيسي وقياداته الداعمة في الجيش، وبالتالي فهي كانت بمثابة أوراق ضغط ليس إلا".

ويلفت الشرقاوي الأنظار إلى اللقاء الذي جمع بين وزير خارجية مصر، سامح شكري، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، على هامش أعمال قمة ميونخ للأمن، المنعقدة في ألمانيا، "وهو الاجتماع الذي لم تخرج أي تصريحات من الجانبين عن محتواه، لكن الأحداث تشير إلى أن نتنياهو، الذي يمر بأزمة

سياسية عاصفة تهدد بقاء حكومته، طلب من السيسي القيام بواجبه تجاهه، وبالتالي كان الضوء الأخضر من مصر لإتمام الصفقة".

ويرى الشرقاوي أن "إعلام السيسي يحاول تجميل الصفقة، دون الالتفات لخطورتها على الأمن القومي المصري، من خلال وصفها بأنها للصالح الوطني، وأنها ضربة لتركيا، لكنهم لم يلتفتوا إلى أن القرار المصري أصبح في يد الحكومة والموساد الإسرائيلي؛ لأن الوضع باختصار أن هذا الغاز سيتم استخدامه كمشغل أساسي للاستهلاك الشخصي والعام، حتى لا يمكن الاستغناء عنه بعد ذلك".

دفع ثمن البقاء

ويستبعد الباحث في علم الاجتماع السياسي في الجامعة الأمريكية، سيف المرصفاوي، أن يكون السيسي حصل على مقابل بسبب الصفقة؛ "لأنه يقوم بتسديد ثمن بقائه حتى الآن في منصبه، والتغاضي عن جرائمه ضد شعبه، وحملة التضييق الدائرة على المعارضة، والزج بهم في السجون، وأخيرا مسرحية الانتخابات الرئاسية المرتقبة".

وأضاف المرصفاوي لـ "عربي21" أن الأيام القادمة يمكن أن تحمل جديدا ومزيدا من الصفقات لصالح إسرائيل، التي دعمت السيسي منذ اليوم الأول لظهوره، ليس قائدا للانقلاب، ولكن من أجل دعمه حتى وصل لمنصب وزير الدفاع بعهد محمد مرسي، وبالتالي فقد حان الوقت أن يقدم المقابل المطلوب منه، خاصة أن إسرائيل تضمن له عدم الغضب الأمريكي، كما أنها تضمن له الدعم المتواصل من المجتمع الغربي والمنظمات الدولية، وهو الدعم الذي أبقاه في مكانه حتى الآن، رغم كثرة أزماته.

وقال المرصفاوي إن العلاقات بين السيسي ونتنياهو حميمية أكثر من اللازم، ويكفي أنهما يتواصلان أسبوعيا من خلال الهاتف بصورة منتظمة، حيث يرى السيسي أن ثبيت أقدامه في المجتمع الدولي مرتبط بدعم إسرائيل؛ ولذلك فليس لديه مانع من أن يشارك بأموال المصريين في دعم الخزانة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني المحاصر، وكأنه عقد صفقة لقتل الشعب الفلسطيني بأموال عربية، فضلا عن سعيه المستمر لتدمير الاقتصاد المصري.

نتنياهو الفاسد الى الاستقالة والسجن..ابرز معاونيه يشهد ضده بتهمة الخيانة والغش

القدس المحتلة/سما/ 21\2\2018

وقع المدير العام السابق لوزارة الاتصالات، شلومو فيلبر، على اتفاق "شاهد ملك"، مع الشرطة الإسرائيلية التي تواصل التحقيقات في "القضية 4000" والمتمحورة حول شبهات الفساد في شركة "بيزك" وموقع "واللا" الإلكتروني، كما تجري الشرطة اتصالات في مرحلة متقدمة للتوقيع على اتفاق شبيه مع نير حيفتس المستشار الإعلامي السابق لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

ومن المتوقع أن يقول فيلبر الذي يعتبر من المقربين لنتنياهو وكاتم أسراره في شهادته، أن نتنياهو أمره بمنح فوائد تنظيمية لـ"بيزك" عندما كان المدير العام لوزارة الاتصالات، وأفادت صحيفة "هآرتس" أن فيلبر سيوقع وسيجرم نتنياهو مقابل حكم مخفف دون أن يقضي عقوبة السجن الفعلي.

وقدم محامو فيلبر إلى الوحدة القطرية للتحقيق في أعمال الغش والخداع (لاهف 433)، عند منتصف الليل، ووقعوا على أتفاق "شاهد ملك"، وطبقا للاتفاق، سوف يجرم فيلبر نتنياهو مقابل عقوبة مخففة لن يذهب بموجبها إلى السجن. وفي الساعات القليلة الماضية، قدم فيلبر شهادة مفصلة عن كل ما يعرفه بتورط نتنياهو وآخرون في هذه القضية.

ويشتبه في أنه مقابل الحصول على نفس المزايا، قدم شاؤول أولوفيتش، مالك "بيزك"، تغطية للزوجين نتنياهو على موقع "واللا"، الذي يملكه أيضا.

وتتمحور الشبهات المنسوبة إلى نتنياهو من خلال الملف المذكور، بأن نتنياهو عمل أثناء توليه منصب وزير الاتصالات في الحكومة الحالية من أجل اتخاذ قرارات لصالح شركة "بيزك"، مقابل ضمان صاحب الشركة، أولوفيتش، التغطية الإعلامية الإيجابية في موقع "واللا" الإلكتروني الذي يملكه.

وفى وقت سابق، واجه محققو الشرطة مدير عام موقع "واللا" إيلان يشوعه، مع كبار الأشخاص المتورطين في القضية، بما في ذلك مالك شركة "بيزك" أولوفيتش، وقبل عدة أسابيع، قدم يشوعه للسلطات إفادته حول الطريقة التي حول بها موقع "واللا" التغطية لصالح نتنياهو وزوجته سارة. كما استعرض التوجهات والمراجع العديدة التي تلقاها بهذا الخصوص.

بالإضافة إلى محرر موقع "والا" الحالي، أفيرام إلعاد، والمحرر السابق ينون ماغال، قدم رئيس قسم الأخبار في الموقع، ميخال كلاين، والمتحدث باسم حزب الليكود، شاي حايك، إفادتهما إلى سلطة الأوراق المالية الإسرائيلية التي تحقق بـ"القضية 4000" إلى جانب الشرطة.

كما تم التحقيق مع كل من المستشار الإعلامي السابق لنتنياهو، بوعز سطامبلر، والمدير العام لمكتب رئيس الحكومة السابق هاريل لوكر ورئيس مكتب نتنياهو ديفيد شران.

وعقب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على التطورات بملف التحقيق بالقول: "ما يحدث في اليومين الماضيين هو حملة مسعورة وجنون وفضيحة. يتم تقديم إدعاءين كاذبين، كجزء من حملة الملاحقة والاضطهاد ضد لي ولأسرتي التي استمرت لسنوات".

وبما يخص "بيزك"، قال نتنياهو: "جميع قرارات بيزك تتم من قبل لجان مهنية، من قبل المهنيين، وتحت إشراف قانوني وثيق. لا توجد قرارات خاصة هنا. جميع القرارات شفافة ومسيطر عليها. وبالتالي فإن الادعاء بأنني تصرفت لصالح بيزك على حساب الاعتبارات العملية هو ببساطة لا أساس له من الصحة".

أما بالنسبة للادعاء والحجة الثانية، قال نتنياهو: "هذه الحجة لا تقل كذبا، فيما يتعلق بتعيين المستشار القضائي للحكومة، لم أسأل نير حيفتس عن هذه المسألة، ولم يقترح لي شيئا من هذا القبيل، وأشكك إذا طرح هذا الأمر مع أي شخص أصلا".

يذكر أن الشرطة وسلطة الأوراق المالية، أعلنت، أمس الثلاثاء، أنه "تراكمت شبهات تتصل بمخالفات في مجال الاستقامة والاحتيال وقانون منع تبييض الأموال وقانون الأوراق المالية، ونفذت على فترة زمنية طويلة بشكل متواصل ومنهجي ضمن منظومة علاقات كانت بين أصحاب المناصب في شركة بيزك وبين موظفي جمهور ومقربين منهم ومشتبه بهم آخرين".

توقعات بإعلان نتنياهو انتخابات مبكرة العام الحالي

القدس المحتلة – صفا 2018\2\21

رجحت مصادر في الائتلاف الحكومي في الكيان الإسرائيلي اليوم الأربعاء أن يقرر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تبكير موعد الانتخابات لتجري العام الحالي 2018، في الوقت الذي تزايدت فيه حلقات شبهات الفساد حوله.

ودعا رئيس "المعسكر الصهيوني" آفي غباي الليلة الماضية أعضاء كتلته إلى الاستعداد لانتخابات عامة قد تجرى قريبًا، موضحًا أن "الأحداث الأخيرة تدل على أن عهد نتنياهو قد ولى".

بدوره، دعا النائب عن حزب "الليكود" الذي يتزعمه نتنياهو "أورين حزان" رئيس الوزراء إلى الإعلان عن حالة تعذر، موضحًا أن هذه الخطوة من شأنها أن تجنب نتنياهو وحزب "الليكود" إرباكا بالغًا.

وأضاف أن "على الحكومة أن تختار الشخص الذي سيحل محل نتنياهو"، معربًا عن خشيته من أن الشبهات بالفساد قد تجعل حزب "الليكود" يفقد مقاليد الحكم "مما يعني فقدان أرض إسرائيل"، كما قال حزان.

في السياق، وقع مدير عام وزارة الاتصالات الإسرائيلية الموقوف عن العمل شلومو فيلبر بعد منتصف الليلة الماضية صفقة أصبح بموجبها شاهد الحق العام في قضية الفساد الأخرى المنسوبة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والمتعلقة بشركة "بيزك" للاتصالات.

وأوضحت هيئة البث الرسمية الإسرائيلية صباح اليوم الأربعاء أنه "بموجب هذا الاتفاق لن تفرض على فيلبر عقوبة السجن الفعلي أو عقوبة العمل للصالح العام أو دفع غرامة مالية".

وتوقعت أن يبدأ فيلبر صباح اليوم بالإدلاء بإفادته أمام محققي الشرطة في هذه القضية المعروفة إعلاميا بـ"الملف 4000" وتخص علاقات أقامها رئيس الوزراء مع رجال أعمال عندما كان يتولى حقيبة الاتصالات.

وكان قد تم إبعاد فيلبر من وزارة الاتصالات في شهر يوليو الماضي عقب الكشف عن قضية "بيزك"، كما تم تعليق مهام منصبه مديرًا عامًا للوزارة قبل نحو ثلاثة أشهر.

وعلى صعيد متصل، أدلت رئيسة المحكمة العليا الإسرائيلية استير حايوت الليلة الماضية بإفادتها أمام الشرطة حول قضية منسوبة هي الأخرى لنتنياهو ويشتبه في إطارها بشخصية مقربة إلى نتنياهو بطرح

عرض على القاضية هيلا غرستيل منصب المستشار القانوني للحكومة لقاء إغلاق ملف المنازل المتعلق بزوجة نتنياهو سارة.

ولفتت هيئة البث الإسرائيلي أن غرستل أبلغت حايوت قبل نحو ثلاث سنوات بالأمر.

وقالت القاضية حايوت في سياق إفادتها أنها لم تقم في حينه بأي خطوة بسبب قلة المعلومات التي نقلتها إليها غرستل.

ونفى نتنياهو الليلة الماضية مجددًا الشبهات المنسوبة له في هذه القضية وفي قضية "بيزك" ووصفها بادعاءات كاذبة تنطوي على الهذيان، معتبرا أنها تندرج ضمن حملة الملاحقة له ولأبناء عائلته والمستمرة منذ سنين.

مقرّب من نتنياهو يشهد ضدّه في قضية فساد جديدة

الناصرة (فلسطين)– خدمة قدس برس 2018\2\21

وقّع المدير العام السابق لوزارة الاتصالات الإسرائيلية شلومو فيلبر، المعروف بقربه الشديد من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، على اتفاق مع الشرطة الإسرائيلية للشهادة ضد الأخير في "القضية 4000"، حول شبهات فساد في شركة "بيزك" للاتصالات وموقع "واللا" الإلكتروني.

وتعني موافقة فيلبر على تحويله لـ "شاهد ملك" (شاهد إثبات)، أن يقبل الشاهد الذي يكون جزءا من الجريمة، الإدلاء بالشهادة ضدّ شركائه، مقابل الحصول على امتيازات؛ كعدم إدخاله السجن.

ويدور التحقيق في قضية الفساد الجديدة التي تلاحق نتنياهو وتُعرف إعلاميا باسم "الملف 4000"، حول تقديم الأخير تسهيلات كبيرة بملايين الدولارات لرجل الأعمال الشهير شاؤول أولفيتش؛ مالك شركة "بيزك"، مقابل تلقي رئيس الحكومة وزوجته وأسرته دعمًا إعلاميًا كبيرًا من موقع "واللا" الإخباري الذي يملكه أولفيتش.

وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، إن فيلبر كشف أمام المحققين ملفات يمكن من خلالها أن يكون شاهدًا على مشتبه بهم ضمن ملف التحقيق في "القضية 4000"، والذي يخص علاقات أقامها نتنياهو مع رجال أعمال عندما كان يتولى حقيبة الاتصالات.

وأشار الموقع العبري، إلى أن مدير عام وزارة الاتصالات الإسرائيلي، لن تفرض عليه عقوبة السجن الفعلي أو عقوبة العمل للصالح العام أو دفع غرامة مالية، بموجب الاتفاق الذي وقعه مع النيابة.

ونشر نتنياهو عبر وسائل الإعلام الإسرائيلية، فيديو قال فيه، إن ما يحصل في الأيام الأخيرة هو "مجرد تهور أنظمة"، واصفًا ذلك بـ "الفضيحة".

واعتبر أن ما يحدث "ادعاءات كاذبة" ضمن مساعي الاستهداف والملاحقات ضده وأفراد عائلته المستمرة منذ سنوات، وفق زعمه.

وكانت الشرطة الإسرائيلية، قد أعلنت في وقت سابق من يوم أمس، أنها اعتقلت اثنين من المقربين من نتنياهو يشتبه في قيامهما بعرض ترقية على قاضية مقابل إغلاق ملف جنائي ضد زوجته سارة.

وقد أدلت رئيسة المحكمة العليا القاضية استير حايوت، الليلة الماضية بإفادتها أمام الشرطة حول قضية منسوبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي، ويشتبه في إطارها بشخصية مقربة من نتنياهو بطرح عرض على

القاضية هيلا غرستيل؛ أن تصبح المستشار القانوني للحكومة، لقاء إغلاق ملف المنازل المتعلق بـ "سارة" عقيلة نتنياهو.

وذكرت القاضية حايوت في سياق إفادتها بأنها حصلت على المعلومة من غرستل والتي أبلغتها بها قبل حوالي ثلاث سنوات، مشيرة إلى أنها لم تقم في حينه بأي خطوة بسبب قلة المعلومات التي نقلت إليها.

وقد أوصت الشرطة الإسرائيلية؛ الأسبوع الماضي، رسميًا، القضاء بتوجيه تهم الفساد والاحتيال واستغلال الثقة لـ "نتنياهو" في ملفي التحقيق (1000 و2000).

وتثير هذه الملفات شكوكًا حول استمرار عمل حكومة نتنياهو، الذي يحكم منذ أكثر من أحد عشر عامًا، وسيصبح أكثر رئيس وزراء إسرائيلي بقاء في السلطة إذا ظل في منصبه حتى نهاية العام المقبل.

يذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي يتهم فيها نتنياهو بشبهات فساد واستغلال المنصب، ولكن في كل مرة حامت هذه الشبهات ضده فشلت السلطات القضائية والمحققون بالتوصل إلى ما يكفي من المواد لملاحقته قضائيًا.

مُحلّل عسكريّ إسرائيليّ يُشكّك برواية الجيش حول مهاجمته مواقع إيرانيّة بعد إسقاط الطائرة وليبرمان: الجولة المُباشرة المُقبلة ضدّ إيران مسألة وقت

الناصرة–"رأي اليوم"– من زهير أندراوس: 2018\2\21

هل دمرّ سلاح الجو الإسرائيليّ بطاريات الصواريخ المضادّة للطائرات التي أسقطت المُقاتلة من طراز F 16 في العاشر من شباط (فبراير) الجاري؟ هذا السؤال طرحه المُحلّل العسكريّ الإسرائيليّ، عمير راببورت، وهو رئيس تحرير موقع (إزرائيل ديفنينس)، المُختّص بالشؤون الأمنيّة والعسكريّة، في مقالٍ نشره بصحيفة (مكور ريشون) اليمينيّة العبريّة المُتشدّدة.

الجواب على هذا السؤال جاء من راببورت، وهو المُقرّب جدًا من المؤسسة الأمنيّة والعسكريّة في تل أبيب، حيث أكّد في مقاله التحليليّ على أنّه ثمة شك كبير في أنّ سلاح الجوّ الإسرائيليّ فعل ذلك، ولتعزيز نظريته قال: لم ينشر سلاح الجو صورًا تدُلّ على نتائج هذا الهجوم، مثل الهجوم على موقع الطائرة الإيرانيّة من دون طيار مثلاً.

وتابع قائلاً إنّه من المحتمل جدًا أنّ جزءً من الأهداف التي تمّت مُهاجمتها كانت أهدافًا وهميةً، مُشدّدًا في الوقت عينه على أنّ هذا أسلوبًا روسيًا معروفًا، ولفت أيضًا إلى أنّه في جميع الأحوال فإنّ بطاريات الـSA17 صغيرة ومتحركة ويُمكنها الاختفاء، على حدّ تعبيره.

وطرح راببورت سؤالاً إضافيًا جاء فيه: لماذا جرت مهاجمة الموقع الإيرانيّ الذي انطلقت منه الطائرة من دون طيّار بواسطة طائراتٍ حربيّةٍ وليس بواسطة صاروخ دقيق عن بعد؟ وردّ بالقول إنّه على مدار عشرات الأعوام حافظ سلاح الجو الإسرائيليّ على احتكار الهجمات في العمق انطلاقًا من نظرية أنّه يمتلك حريّة عمل كاملة.

وتابع، نقلاً عن مصادره في المنظومة الأمنيّة، إنّه في هذه الأثناء لم يتسلّح الجيش الإسرائيليّ بصواريخ بريّةٍ دقيقة جدًا يبلغ مداها عشرات الكيلومترات، على الرغم من أنّ الصناعة الإسرائيليّة باعت مثل هذا السلاح إلى دولٍ متعددةٍ في العالم، وأشار إلى أنّه بعد تأخيرٍ كبيرٍ بدأ الجيش الإسرائيليّ بتحسين قدراته في هذا المجال، لكن مهاجمة أهداف في العمق لا تزال تحت التفويض الحصريّ لسلاح الجو، كما أكّدت المصادر الأمنيّة بتل أبيب.

علاوةً على ما ذُكر آنفًا، تطرّق رابيورت إلى مُحاولات إسرائيل منع تمركز إيران في سورية بالوسائل العسكريّة، وأكّد، نقلاً عن مصادر أمنيّةٍ رفيعةٍ في تل أبيب، أنّ تل أبيب لا تكتفي بالوسائل العسكريّة لكبح جماح إيران في سوريّة، مُشيرًا في الوقت عينه إلى أنّ المعركة العسكريّة تترافق مع معركةٍ سياسيّةٍ تبدأ من موسكو وتصل إلى واشنطن، ووفقًا له، فإنّ المشكلة الكبيرة هي أنّ الرئيس الروسيّ فلاديمير بوتين، الحاكم الفعليّ في سورية بعد الحرب الأهلية، يُفكّر قبل كل شيء في نفسه وفي روسيا، وليس في مصالح إسرائيل، على حدّ قول المصادر في تل أبيب.

ورأى المُحلّل الإسرائيليّ أنّ ذروة التوتّر على الجبهة الشماليّة مع سوريّة وحزب الله وإيران لم تنتهِ حتى اللحظة، واقتبس في هذا السياق تصريحات وزير الأمن أفيغدور ليبرمان في عددٍ من المنتديات، والذي عاد وقال إنّ الجولة المُباشرة المُقبلة في مواجهة إيران هي مسألة وقت، وذلك نتيجة تمسّك الإيرانيين وتمسّكنا نحن أيضًا بمواقف متعارضة، بحسب ليبرمان، وبالتالي، تابع المُحلّل قائلاً: يبدو أنّ الإصرار الإيرانيّ على الدفع قدماً بشوؤنهم العسكريّة والاقتصاديّة هو أمر مطلق، لهذا السبب يبدو أنّ ليبرمان على حقٍّ.

في سياقٍ ذي صلةٍ، حذّر مُحلّل الشؤون العربيّة في صحيفة (هآرتس) العبريّة، تسفي بارئيل، من لجوء رئيس الوزراء الإسرائيليّ، بنيامين نتنياهو إلى شنّ حربٍ بعد تورطّه حتى أخمص قدميه في أربع قضايا فساد تشمل تلقّي الرشاوى، الاحتيال وخيانة الأمانة.

وقال المُحلّل إنّ المجتمع الإسرائيليّ الذي انكشف لعمق الفساد الذي انحدر إليه رئيس الوزراء، بات يمقته ويُريد منه الاستقالة من منصبه، ولكن، تابع المُحلّل، فإنّ الأمر المُثير للدهشة والاستغراب هو أنّ الإسرائيليين يُصدّقون نتنياهو عندما يتحدّث عن التحديات الإستراتيجيّة الماثلة أمام الدولة العبريّة، وهم على استعداد لقبول نظرياته التي يُسمعها جهارًا–نهارًا عن التهديدات الوجوديّة المُحدّقة بإسرائيل.

وبالتالي، لم يستبعد بارئيل أنْ يقوم رئيس الوزراء بجرّ إسرائيل إلى حربٍ كبيرةٍ وشاملةٍ من أجل التملّص من المحاكمة التي باتت وشيكةً، أيْ أنّه من غير المُستبعد بتاتًا، برأي المُحلّل، أنْ تكون الحرب القادمة، مُحاولةً بائسة ويائسة من نتنياهو لتصدير أزماته الداخليّة العميقة إلى الخارج، على حدّ قوله.

تقدير إسرائيلي مثير.. هكذا تعيد روسيا تشكيل الشرق الأوسط

غزة- عربي21- أحمد صقر 21\2\2018

استعرض باحث إسرائيلي بارز، ثلاثة مبادئ تقوم عليها الاستراتيجية والتكتيك الروسي في تشكيل وتصميم منطقة الشرق الأوسط بما يثبت مكانتها كدولة عظمى ولاعب رئيس في المنطقة.

وأوضح المحاضر والباحث في المركز متعدد المجالات في "هرتسيليا"، بروفيسور ديما أدامسكي، أن "الأحداث الأخيرة في الشمال جسدت للجميع أن روسيا تشكل جهة سائدة ولاعبا لا بديل له، قريبا من الولايات المتحدة في نفوذه، بمنطقة الشرق الأوسط".

وأوضح أنه "يمكن لموسكو اليوم أن تعطي الضوء الأخضر لخطوات تصعيدية، وهي لا تمنع خطوات مثل إطلاق طائرة إيرانية غير مأهولة وصواريخ سورية، وخطوات أخرى أيضا مثل النية الإسرائيلية لتشديد قوة الرد على تلك الحادثة".

ورأى أن "الأمر الأهم من كل شيء، هو أن روسيا تبث ضوءا برتقاليا يدخل اللاعبين، بما فيهم تل أبيب، في وضع من عدم اليقين بالنسبة لدوافعها الاستراتيجية والشكل العملي الذي تحقق فيه هذه الدوافع".

وأكد أدامسكي، أن "هذه الاشارات، الذكية، المتغيرة والمتلاعبة، توسع مجال المناورة الجغرافية السياسية لروسيا وتأثيرها على اللاعبين في المنطقة".

وقال: "بينما يحاول خبراء استراتيجيون في إسرائيل والعالم حل لغز السلوك الروسي، ينشغل أصحاب القرار في تل أبيب بمسألة ما إذا كانت نواياها وقدراتها تقلص أم توسع حرية عمل الجيش الإسرائيلي"، موضحا أن "الإجابة عن هذا السؤال منوطة بسياق وبعد محددين، وتستوجب استيضاحا وتحقيقا لجوهر الأمر".

ثلاثة مبادئ

واستدرك الباحث بقوله: "لكننا يمكن أن نشير إلى ثلاثة مبادئ عامة توجه سلوك روسيا الاستراتيجي وخطواتها العملية في المنطقة".

وأولى هذه المبادئ، هي "حفظ التوتر المضبوط"، حيث يتأكد أن "موسكو معنية باستمرار التوتر في المنطقة، بما في ذلك بين إسرائيل وجيرانها، بحيث يسمح لها باستخلاص المكاسب السياسية وتحقيق أهدافها الإقليمية والعالمية من خلال إجراءات الوساطة والتسوية".

ومن الجانب الروسي، لفت أدامسكي أن "شدة المواجهة يجب أن تكون على ما يكفي من الارتفاع كي تسمح بأزمات مبادر إليها وصدامات بين اللاعبين، ولكن ليست على ارتفاع أكثر مما ينبغي كي تمس بالاستقرار وتخلق فوضى إقليمية"، موضحا أن "موسكو تتطلع إلى التحكم في التصعيد وتقليص مستوى اللهيب كي لا تعرض للخطر ذخائرها الإقليمية".

وثاني تلك المبادئ، هو "وساطة تعمق التعلق"، حيث "تأخذ موسكو على عاتقها مهمة الوسيط، الذي بوسعه أن يصعد أو يثبت السياقات"، وفق الباحث الإسرائيلي الذي قال: "ومن أجل السماح لذلك فهي تطور قدرة وصول مميزة لجملة من اللاعبين الإقليميين الذين ينتمون لمعسكرات مختلفة، وهذا هو التفوق التنافسي البارز لديها حيال واشنطن".

وأشار إلى أن "موسكو تفضل ألا يكون للاعبين أفضلية واضحة للواحد على الآخر، وألا يكونوا أقوياء أو ضعفاء أكثر مما ينبغي كي يغيروا الوضع القائم"، لافتا أنها "في كل تطور سياسي أو حادثة عسكرية، تتطلع لأن تجسد للأطراف قيودا لقوتهم وتعلقهم بها، ولا سيما عند الحاجة إلى آلية لإنهاء المعركة".

ويعتبر "الاكتفاء المعقول"، هو ثالث تلك المبادئ وفق أدامسكي، حيث إنه "في وقت تعظيم تدخلها لدرجة الخيار العسكري، تستوعب روسيا أن خطرها الأكبر يكمن في الاستثمار الزائد، الذي من شأنه أن يحدث نتاجا سلبيا ويؤدي إلى غرق استراتيجي".

المدى الذهبي

وبناء على ذلك، "تبحث موسكو بشكل دائم عن المدى الذهبي بين استثمار الطاقة الاستراتيجية الفائضة وبين الاستخدام المقلل لهذه الطاقة"، منوها أن موسكو وفي السياق السوري مثلا، "حرصت على تقليل المشاركة المباشرة والاستخدام للقوة بشكل يسمح لها بتحقيق أهدافها دون أن تغرق في وحل الحرب".

ووفق ما يعرف بـ"المدى الذهبي"، فإن "استثمارا أقل مما ينبغي أو أكثر مما ينبغي من القوة السياسية والعسكرية، هو دينامية موسكو تغيرها وفقا للظروف".

لكن العديد من الخبراء وأصحاب القرار، يطرحون سؤالين كبيرين وهما: "هل روسيا هي قوة عظمى؟ وكيف تنظر إلى منافسيها وحلفائها في الشرق الأوسط؟".

ووفق اقتباس منسوب لسياسيين أوروبيين يقدم مادة للتفكير في السؤال الأول، فإن "روسيا ليست في أي مرة ضعيفة مثلما تعد، ولكن أيضا ليست قوية مثلما تبدو".

وفي اقتباس آخر ربما يوفر إجابة للسؤال الثاني، وهو منسوب للقيصر ألكسندر الثالث، ويعتبر شخصية يعجب بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين،فإن "لروسيا حليفين فقط؛ جيشها وأسطولها".

وذكر الباحث الإسرائيلي، أنه "في هذه الأيام هناك من يتحدثون عن عودة الدب الروسي"، معتبرا أن "الأصح هو الادعاء بأن الحديث لا يدور عن عودة روسيا إلى الشرق الأوسط، لأنها لم تغادر الساحة أبدا بل عن إعادة بناء مكانتها في المنطقة لذروة العهد ما بعد الاتحاد السوفياتي".

تم بحمد الله